

أدب الفتوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعريف الفتوى

الفتوى من أفتى يفتي إفتاء ، وأفتى في المسألة أبان الحكم فيها ، والإفتاء مصدر ، وهو بيان حكم المسألة ، والفتيا والفتوى جمع فتاوى وفتاوى ، وهي الجواب عما يشكل من المسائل الشرعية ، أو هي الإخبار بالحكم الشرعي على غير وجه الإلزام ، بخلاف القضاء فهو الإخبار بالحكم الشرعي على وجه الإلزام ، والمفتي من يتصدى للفتوى بين الناس ، ويبين لهم حكم الله تعالى ، ويكشف لهم رأي الدين والشرع ، وعند علماء أصول الفقه : المفتي هو المجتهد^(١) .

ومن هنا يظهر محلّ الفتوى والإفتاء وعمل المفتي ، وأن الموضوع يتعلق بالأحكام الشرعية ، والعلم بها مسبقاً ، وبيانها للناس عند السؤال ووقوع الحوادث والوقائع .

* * *

(١) القاموس الفقهي : ص ٢٨١ ، إعلام الموقعين : ٢٥١/٤ ، المصباح المنير : ٦٢٢/٢ .

أهمية الفتوى

الفتوى من المناصب الإسلامية الجليلة ، والأعمال الدينية الرفيعة ، والمهام الشرعية الجسيمة ، ينوب فيها الشخص بالتبليغ عن رب العالمين ، ويؤتمن على شرعه ودينه ، وهذا يقتضي حفظ الأمانة ، والصدق في التبليغ ، وإذا كان الكذب والافتراء على الناس فاحشة وكبيرة ، فكيف بالكذب والافتراء على الله تعالى ؟ وإذا كانت الخيانة وسوء الائتمان على أموال الناس وحقوقهم جريمة يعاقب عليها صاحبها ، ويستحق اللوم والازدراء ، وهي من أزدل الأخلاق ، وأسوأ الصفات ، فكيف بالخيانة وسوء الائتمان على قضايا الشرع وأحكام الدين !؟

وإذا كان الإنسان يفتخر بأنه ممثل شخصي لرئيس دولة ، ويعتز بأنه رسول وسفير له ، وأنه يتولى حفظ أسرارهِ ، وتبليغ آرائهِ ، فكيف به وهو ينوب عن رب العالمين في الإخبار عن أحكامه ونشر دينه ؟ وإن عمل المفتي يشبه عمل الأنبياء والمرسلين ، لأن « العلماء ورثة الأنبياء » .

قال الإمام النووي : « اعلم أن هذا الباب مهمٌ جداً . . . ، لعموم الحاجة إليه » ، ثم قال : « واعلم أن الإفتاء عظيم الخطر ، كبير الموقع ، كثير الفضل ، لأن المفتي وارث الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وقائم بفرض الكفاية ، لكنه معرض للخطأ ، ولهذا قالوا : المفتي موقَّع عن الله تعالى »^(١) .

(١) المجموع للنووي شرح المهدب : ٦٧/١ ، وانظر : الموافقات للشاطبي : ٤/١٦٣ .

وقال ابن المنكدر : « العالم بين يدي الله وخلقه ، فليُنظر كيف يدخل بينهم » (١) .

وقال ابن القيم ، مبيناً مكانة المفتي ومسؤوليته : « وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله ، ولا يُجهل قدره ، وهو من أعلى المراتب السنيات ، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات ، فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يُعَدَّ له عِدَّةٌ ، وأن يتأهب له أهبتة ، وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه ، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدُّع به ، فإن الله ناصره وهاديه ، وكيف وهو المنصب الذي تولاه رب الأرباب ؟ فقال تعالى : ﴿ وَاسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾ [النساء : ١٢٧] ، وكفى بما تولاه الله بنفسه شرفاً وجلالةً ، إذ يقول في كتابه : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [النساء : ١٧٦] ، وليعلم المفتي عمن ينوب في فتواه ، وليوقن أنه مسؤول غداً ، وموقوف بين يدي الله » (٢) .

* * *

(١) المجموع للنووي : ٦٧/١ ، وانظر : أصول الفقه ، للشيخ محمد أبو زهرة ص ٣٩١ .

(٢) إعلام الموقعين : ١١/١ .

الأعراض المرضية للفتوى

ومع هذه الأهمية للفتوى فإننا نلاحظ بعض الأعراض المرضية التي تنتابها ، كما نلاحظ بعض الأوبئة المحيطة بها ، وبعض المشكلات التي تعترضها ، وبعض الشوائب التي تعكر صفوها ، وتزِيل هيبتها ، وتضيّع مكانتها ، وتفقدُها عظمتها ، كأن يتصدى للإفتاء غير المختصين بالشريعة الغراء ، أو يقوم بالفتوى من يفقد الأهلية لها ، أو ينبري لها من لا يعرف جانباً بسيطاً من الدين والشرع ، ويغيب عنه أشياء وأشياء ، وقد يتناول عليها من يتعد عن الالتزام بأبسط قواعد الفقه ، ويفرط بأركان الدين ، وقد يتعرض لها المختص ، ولكن بالتساهل وعدم المبالاة ، وقد يستغلها بعض الناس لأهواء شخصية ، وأغراض مادية ، وأهداف وضيعة ، ومتاجرة بها ، وقد يخوض فيها آخرون بالرأي والفكر ، كما يجول في قضايا الأعراف والعادات ، ويتقوّل فيها بحسن نية أحياناً ، وبسوء قصد أحياناً ، أو بخبث طوية ، ودوافع دنيّة ، وقد يقرأ أحدهم كتاباً في الفقه ، أو يسمع حديثاً ، فيظن نفسه أنه صار عالماً يفتي الناس ، ويرد على أسئلتهم ، وإذا طرحت مسألة دينية سمعت من يقول : برأبي كذا ، ويصح كذا ، ويحرم كذا ، ويحل كذا ، ويقبل هذا ، ويبعد ذلك ، بغير علم ، وكأن الناس تريد أن تسمع قوله ، أو تطلب رأيه ، ولا يخرج منه إلا التشويش والتغييش ، إلى غير ذلك ، مما دعانا إلى بيان خطورة ذلك ، والتحذير منه ، لمعرفة الفتوى الصحيحة ، وحكمها الشرعي ، وبعض الآداب فيها .

نظرة تاريخية

أول من قام بوظيفة الإفتاء هم الأنبياء عامة ، ومحمد رسول الله ﷺ خاصة ، وهو إمام المتقين ، وقدوة المفتين ، وخاتم النبيين ، وأمين الله على وحيه ، والمبلغ عنه دينه ، فكان عليه الصلاة والسلام يبلغ أحكام الله تعالى للناس ، ويجاوب عن أسئلة الصحابة فيما يتعلق بأمور الشرع ، وكان المسلمون يقصدون بيت النبوة لسؤال رسول الله ﷺ عن كل ما ينزل بهم ، ويستفتونه في أمورهم الخاصة والعامة ، تنفيذاً لقول الله تعالى : ﴿ فَإِن نَّزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩] ، وكانت فتاويه ربانية إلهية ، معتمدة على الوحي ، وتبليغاً عن رب العالمين ، وتوجيهاً لأصحابه ، وتشريعاً للمسلمين ، فأرسي بذلك قواعد الدين ، وأوضح منهج الإسلام ، وكان صحابة رسول الله ﷺ يلتزمون بهذه الفتاوى والأحكام ، ولا يحيدون عنها ، ويتمثلونها بأفتدتهم وجوارحهم ، وينقلونها إلى غيرهم (١) .

ولما قبض رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، وانقطع الوحي ، وترك للأمة كتاب الله ، وسنة رسوله ، وتعلم الصحابة أحكام الشرع ، وأصول الاستنباط ، وقواعد الاجتهاد ، وتربوا على الصراط القديم ، صاروا خلفاء الرسول في كل أعماله إلا الوحي ، وقام كبار الصحابة وعلمائهم

(١) المرجع السابق : ١١/١ .

بالفتوى ، وتولوا هذا العمل الشريف ، وقصدهم بقية الناس من سائر الصحابة والتابعين للتعلم منهم ، والاستفادة من علمهم ، وكان الصحابة بين مكثر من الفتوى ، ومقل ، ومتوسط^(١) .

ثم قام بالفتوى بعد الصحابة الأئمة والمجتهدون والقضاة ، ولم يكن منصب الإفتاء معروفاً في الدولة الإسلامية ، ولم يكن مستقلاً عن القضاء ، وكان الناس يتجهون إلى العلماء والفقهاء يستفتونهم في أمور حياتهم ، ويسألونهم عما يقع بينهم ، ويطلبون حكم الله فيما أشكل عليهم ، وكثيراً ما يتجه المتخاصمون إلى القاضي يستفتونه عن حكم الله فيما اختلفوا فيه ، ومتى أخبرهم بذلك اكتفوا به ، والتزموا وطبقوه على أنفسهم ، ثم صار علماء كل مذهب يفتون به متى سئلوا .

ومع توسع أعمال الدولة الإسلامية ، وتطور إداراتها ومؤسساتها ، ظهر منصب الإفتاء الرسمي بأمر السلطان سليم الأول في القرن العاشر الهجري سنة ٩٢٢ هـ ، فنظم أمور الفتوى ، وبدأ اختيار المفتين من العلماء المعروفين بسعة العلم ، والتزام الورع ، وقد يكون صاحب هذا المنصب منتخباً من قبل العلماء أنفسهم ، ويعاونه عدد من المفتين الموزعين على العواصم والمدن الكبرى والمناطق ، وصار منصب الإفتاء منصباً رسمياً ودينياً ، له مكانته في الحياة السياسية والاجتماعية والدينية ، ولم يبق علم المفتين محصوراً بالأسئلة الموجهة إليهم من عامة الناس فحسب ، بل صار مرجعاً أساسياً للدولة لمعرفة حكم الله تعالى في الوقائع الجديدة ، والحوادث الطارئة ، والتشريعات المقننة ، والاجتهادات المتنوعة ، وبدأ القضاة والمحامون يرجعون إلى المفتين في القضايا والدعاوى .

(١) المرجع السابق : ١٢/١ .

التحذير من الفتوى

كان العلماء والفقهاء منذ زمن الصحابة - ومن بعدهم - يتحرزون من الفتوى ، ويقدرون عظم المسؤولية فيها ، ويحتاطون كثيراً عند إصدار الفتوى ، ويحاولون التهرب منها خوفاً من الخطأ فيها ، ولا يقدمون عليها إلا إذا تعينت عليهم ، فلا يسعهم السكوت في هذه الحالة خشية من كتم العلم ، وأن الفتوى ، وهي فرض كفاية ، تنقلب إلى فرض عين إذا تعين المسؤول ، كما كان العلماء يتحلون بأداب الفتوى ، فلا يتسارعون فيها ، ولا يتساهلون في بيانها ، ولا يلجؤون إلى التحايل فيها ، ولا يمارون في بيان الصواب ، ولا تأخذهم في الله لومة لائم ، ولا يحدون عن الحق طمعاً في مغنم ، أو هرباً من مغرم ، وقد وردت عنهم الروايات الكثيرة في هذا الخصوص ، نقتبس جانباً منها^(١) .

قال البراء : لقد رأيت ثلاثمائة من أصحاب بدر ، ما فيهم من أحد إلا وهو يحب أن يكفيه صاحبه الفتيا ، وقال ابن أبي ليلى : أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ يُسأل أحدهم عن المسألة ، فيردها هذا إلى هذا ، وهذا إلى هذا ، حتى ترجع إلى الأول ، وفي رواية : ما منهم من أحد يحدث إلا ودَّ أن أخاه كفاه إياه ، ولا يستفتى عن شيء إلا ودَّ أن أخاه كفاه الفتيا .

(١) صفة الفتوى ، لابن حمدان : ص ٧ ، المجموع للنووي : ٦٨/١ .

وقال سفيان بن عُيَيْنَةَ : أعلم الناس بالفتيا أسكتهم عنها ، وأجهلهم بها أنطقهم فيها ، وقال أيضاً : أدركت الفقهاء وهم يكرهون أن يجيبوا في المسائل والفتيا حتى لا يجدوا بدءاً عن أن يفتوا ، وقال : أدركت العلماء والفقهاء يترادون المسائل ، يكرهون أن يجيبوا فيها ، فإن أعفوا منها كان أحب إليهم ، وقال عطاء بن السائب التابعي : أدركت أقواماً يُسأل أحدهم عن الشيء فيتكلم ، وهو يرعد .

وقال ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم : من أفنى الناس في كل ما يسألونه عنه فهو مجنون ، وقال أبو حصين الأسدي : إن أحدهم ليفتي في المسألة لو وردت على عمر بن الخطاب لجمع لها أهل بدر ، وكان كثير من العلماء يتخذ شعاراً : لا أدري ، خشية الوقوع في الخطر والإثم ، وقال محمد بن عجلان : إذا أغفل العالم : « لا أدري » أصيبت مقاتله .

وسئل أبو القاسم بن أبي بكر عن شيء ، فقال : لا أحسنه ، فقال السائل : إني جئت إليك ، لا أعرف غيرك ، فقال القاسم : لا تنظر إلي طول لحيتي ، وكثرة الناس حولي ، والله ما أحسنه ، فقال شيخ من قریش جالس إلى جنبه : يا ابن أخي ، الزمها ، فوالله ما رأيتك في مجلس أنبل منك اليوم ، فقال القاسم : والله ، لأن يقطع لساني أحب إليّ من أن أتكلم بما لا علم لي .

وكان الإمام مالك يقول : « من أجاب في مسألة فينبغي - من قبل أن يجيب فيها - أن يعرض نفسه على الجنة والنار ، وكيف خلاصه في الآخرة ، وكيف يجيب فيها » ، وسئل الإمام مالك عن مسألة ، فقال : لا أدري ، ف قيل له : إنها مسألة خفيفة سهلة ، فغضب ، وقال : ليس في العلم خفيف ، أما سمعت قول الله تعالى : ﴿ إِنَّا سَأَلْنَا عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ [المزمل : ٥] ، فالعلم كله ثقيل ، وخاصة ما يسأل عنه يوم القيامة .

وسئل الشعبي عن شيء ، فقال : لا أدري ، فقيل : ألا تستحي من قولك لا أدري ، وأنت فقيه أهل العراق؟! فقال : لكن الملائكة لم تستحي حين قالت : ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة : ٣٢] .

وقال الإمام مالك : « إذا كان أصحاب رسول الله ﷺ تصعب عليهم المسائل ، ولا يجيب أحدهم في مسألة حتى يأخذ رأي صاحبه مع ما رزقوا من السداد والتوفيق ، مع الطهارة ، فكيف بنا الذين غطت الخطايا والذنوب قلوبنا؟! » .

* * *

حكم الفتوى

الفتوى تعتبرها الأحكام الخمسة الشرعية ، فتكون واجبة ومندوبة ومباحة ومكروهة وحراماً بحسب الأحوال ، وأهم هذه الأحكام الوجوب والحرمة ، لما يترتب عليهما من عمل جليل ، وثواب عظيم ، أو إثم كبير ، وخطر جسيم .

فالفتيا فرض واجب ، لأنها مجال لتبليغ شرع الله ودينه ، وتعليم أحكامه ، وبيان منهجه وسنته ، وفي هذه الحالة يثاب فاعلها إن قام بها حق القيام ، وأدائها أداء صحيحاً ، لما روى الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ قال : « نَصَرَ اللهُ امرءاً أسمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه ، فَرُبَّ مَبْلَغٍ أوعى من سامع »^(١) ، ويحرم على العالم في هذه الحالة ترك الجواب ، ويعاقب أمام الله تعالى على الإعراض والكتمان ، لما روى أبو داود والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من سُئِلَ عن عِلْمٍ فكتمه ألجم بلجام من نار »^(٢) ، وإذا كان في البلد مفتٍ واحد كانت الفتيا عليه فرض عين ، لأنه تعين لهذا العمل ، وإذا كان في البلد مفتيان فأكثر ، فالفتيا فرض كفاية

(١) قال الترمذي : حديث حسن صحيح (انظر : نزهة المتقين شرح رياض الصالحين : ٩٥٦/٢ .

(٢) قال الترمذي : حديث حسن (انظر : نزهة المتقين ٩٥٧/٢ ، الترغيب والترهيب : ١٢١/١ .

على كل منهم ، فإذا قام بها أحدهم تحقق الغرض والهدف منها ، وإذا تركها الجميع أثموا ، وترك الفتيا لأحدهم عند أكثر العلماء والمفتين أفضل ، للورع والخطر والخوف من التقصير والتصور والخطأ ، أما إذا كان الشخص لا يعلم المسألة أو كان جاهلاً بالأحكام الشرعية فالفتيا حرام ، ويأثم فاعلها ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [النحل : ١١٦] ، وقال الله تعالى عن رسوله ﷺ : ﴿ وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴾ [٤٤] لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَنِيزِينَ ﴾ [الحاقة : ٤٤-٤٧] ، فهذا التهديد والوعيد في حق أفضل الخلق ، رسول الله وحببيه ، فكيف بسائر الناس !؟ .

ويجب على المفتي أن يتثبت في الإفتاء فيتعمق بالمسألة ، ويعرف مغزاها ، ويقلبها من مختلف جوانبها ، ثم يبحث عن الحكم الشرعي الوارد فيها ، ويبينه للناس دون زيادة ولا نقص ، ودون تحريف أو تبديل ، ودون لف أو دوران ، ويخبر عن الحكم الشرعي دون توقف أو مواربة ، أو مجاملة ، لأن المستفتي إنما يطلب حكم الله تعالى ، ويريد معرفة الشرع ، وإلا لما قصد المفتي والعالم والفقهاء ، ولو كان الجواب غير موافق لمصلحة السائل وهواه ومطامعه .

ويحرم على المفتي أن يتساهل في الفتوى ، كأن يسرع في الجواب قبل الفهم الدقيق الشامل للسؤال والموضوع ، وقبل التدبر لما يقول ، وقبل استيفاء الفكر والنظر ، وهو ما حذر منه رسول الله ﷺ فقال - فيما رواه الدارمي - : « أجرؤكم على الفتوى أجرؤكم على النار »^(١) ، كما يحرم استفتاء من عرف بالتساهل في الفتوى .

(١) مسند الدارمي : ١٥٧/١ .

ويحرم على المفتي أن يفتي الناس والحكام بحسب أهوائهم وأغراضهم ومصالحهم ، وبما يخالف أحكام الشرع ، فيحل الحرام ، كما صدر عن بعضهم في إباحة الربا ، ويحرم الحلال ، ويعطي الحقوق لغير أصحابها ، وهو في هذا المجال كالقاضي تماماً ينطق بالحق ، ويحكم بالعدل ، ويقيم شرع الله ، ويجتنب الميل للمستفتي على خصمه ، وقد استحق بنو إسرائيل اللعنة لهذا التحايل على أمور الدين ، فقال رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم : « لعن الله اليهود ، حُرمت عليهم الشحوم فجمّلوها ، وباعوها ، وأكلوا ثمنها »^(١) ، ومعنى جمّلوها : أذابوها ، والإثم الأكبر في هذه الحالة يقع على المفتي والعلماء ، إذا كان السائل حسن النية ، ولا يعرف وجه الحق والصواب ، وإلا اشتركوا جميعاً في الإثم .

قال ابن السمعاني : « والمفتي من استكمل ثلاثة شروط : الاجتهاد والعدالة والكف عن الترخيص والتساهل » ، ولذلك حذر سُحنون من هذه الصور ، فقال : « أشقى الناس من باع آخرته بدنياه ، وأشقى منه من باع آخرته بدنياه غيره » ، وهذا ينطبق على المفتي الذي يبيع آخرته بدنياه غيره ، كأن يأتيه رجل حنث في يمينه ، أو طلق امرأته ، فيقول له المفتي : لا شيء عليك ، فيذهب الحانث فيتمتع بماله وامرأته ويبقى الإثم على المفتي .

وسأل رجل الإمام سُحنون مسألة ، فتردد فيها ثلاثة أيام ، فقال : وما أصنع لك يا خليلي ومسألتك هذه معضلة ، وفيها أقاويل ، وأنا متردد في

(١) أخرجه البخاري بألفاظ عدة عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهم (٧٧٤ / ٢) ، (٧٧٩) ، ومسلم (٦ / ١١) ، ولفظه : « قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم شحومها ، أجملوه ، ثم باعوه فأكلوا ثمنه » .

ذلك ؟ فقال له : وأنت ، أصلحك الله ، لكل معضلة ، فقال له سحنون : « هيهات يا ابن أخي ، ليس بقولك هذا أبذل لك لحمي ودمي إلى النار » ، وقيل لسحنون : « إنك تُسأل عن مسألة ، لو سئل عنها بعض أصحابك أجاب ، فتتوقف فيها ، فقال : فتنة الجواب بالصواب أشد من فتنة المال » .

وإن التسرع بالفتوى سبيل الخطأ والوقوع في الزلل ، لذلك قال الخليل بن أحمد : إن الرجل ليسأل عن المسألة ، ويعجل في الجواب ، فيصيب ، فأذمه ، ويسأل عن المسألة فيتثبت في الجواب ، فيخطيء ، فأحمده ، وقال أبو بكر الخطيب البغدادي : قلّ من حرص على الفتوى وسابق إليها ، وثابر عليها ، إلا قلّ توفيقه ، واضطرب في أمره ، وإذا كان كارهاً لذلك غير مختار له ، ما وجد مندوحة عنه ، وقدر أن عيل بالأمر فيه على غيره ، كانت المعونة له من الله أكثر ، والصلاح في جوابه وفتياه أغلب .

كما يحرم على المفتي أن يتبع الحيل الشرعية المحرمة ، أو المكروهة ، أو يتمسك بالشبهة لأغراض فاسدة ، ليفتي بالترخيص والتسهيل لمن يطمع في نفعه ، أو التقرب إليه ، أو أن يصنع عنده يداً ومعروفاً ، أو يفتي بالتغليظ والشدة على من يقصد ضرره وإيذائه ، فتكون الفتوى بحسب الأشخاص والأهواء والأغراض ، والعياذ بالله ، وليست بحسب الدليل والحكم المعتمد ، وإن فعل المفتي ذلك سقطت عدالته ، وصار في عداد الفاسقين ، ولعذاب الآخرة أشد وأخطر وأخزى .

أما إن قصد المفتي اللجوء إلى حيلة لا شبهة فيها ، ولا يترتب عليها مفسدة ، ليخلص ذلك السائل من معضلة ، فيجوز له ذلك ، لقوله تعالى لايوب عليه السلام : ﴿ وَخَذَ بِيَدَيْكَ ضَعْفًا فَأُضْرِبَ بِهِ ۖ وَلَا تَحْنَثْ ۗ ﴾ [ص : ٤٤] ، لما حلف أن يضرب امرأته مائة جلدة ، وهي لا تحتمل ذلك ، ومن هنا قال

سفيان الثوري : « إنما العمل عندنا الرخصة من ثقة ، أما التشدد فيحسنه كل أحد » .

وتصبح الفتوى محرمة أيضاً إذا أحاطت بها المغريات المادية والمعنوية ، كأن يقصد المرء السمعة والرياء ، وأن يتظاهر بمماثلة الأفاضل والنبلاء ، وأن يتطلع إلى مكانة العلماء المشهورين ، والفقهاء المتبحرين ، والأئمة السابقين الراسخين .

وقد يغتر بعضهم بالتفاف الناس حولهم ، وتوجه الأنظار إليهم ، وانعكاف الجهال عليهم ، وإطراء العوام لهم ، وسخاء المرتزفة بالألقاب والنعوت ، وأشد هؤلاء المفتين إثماً من يتولى هذا المنصب الرسمي أمام الأمة والجماهير ، فيفتي الحكام بما يطلبون ، فيحلل الحرام ، ويحرم الحلال ، أو يسكت على الباطل ، وهو مكلف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومثال ذلك المفتي اليوم أباح الربا بجميع أنواعه ، وأباح دماء الناس والشباب باسم التطرف والأصولية ، وعدّهم كفاراً ومنتحرين .

وتحرم الفتوى على الجاهل الذي لا يعرف أحكام الله معرفة صحيحة ، ويكون آثماً في فتواه لعدم توفر شروط المفتي وصفاته وأهليته فيه ، ولا يعرف الصواب من الخطأ ، ولا الصحيح من السقيم ، ويفتري على الله الكذب ، ويشرع بحسب هواه ، وهو ما حذر منه القرآن الكريم ، فقال تعالى :

﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْيِرْ هُدَىٰ مِنَ اللَّهِ إِنَّكَ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [القصص : ٥٠] .

ويؤيد ذلك ما رواه الإمام أحمد وابن ماجه أن رسول الله ﷺ قال : « من أفتى بفتيا غير ثبت ، فإنما إثمه على الذي أفتاه »^(١) ، وفي لفظ

(١) مسند أحمد : ٣٢١/٢ ، مسند ابن ماجه : ٢٠/١ .

للمحاكم وأبي داود : « من أفتى بفتيا بغير علم كان إثم ذلك على الذي أفتاه »^(١) ، وروى ابن الجوزي أن رسول الله ﷺ قال : « من أفتى الناس بغير علم لعنته ملائكة السماء وملائكة الأرض » وهذه الأحاديث الثلاثة ضعيفة^(٢) ، ولكن ذكرناها للاستئناس ومزيد البيان تأكيداً للمعنى الثابت في الآية والأحاديث الصحيحة .

وحذر رسول الله ﷺ من العلماء الجهال ، ويبن خطرهم على أنفسهم ، وعلى الأمة ، فقال - فيما رواه البخاري ومسلم والترمذي - : « إنَّ الله لا يقبضُ العلمَ انتزاعاً ينتزعه من صدور الرجال ، ولكن يقبضُ العلمَ بقبض العلماء ، فإن لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً ، فسئلوا فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا »^(٣) .

كما يحرم على غير العالم أن يفتي نفسه وغيره ، ويجب عليه سؤال أهل العلم ، وقرر الفقهاء عقوبة المفتي الجاهل ، وطلبوا من ولي الأمر المسلم منعه ، كما فعل بنو أمية ، وقرن الفقهاء عقوبته بالطبيب الجاهل ، والمكري المفلس بطلب الحجر عليهم ، لأن الطبيب يصف الدواء لمرضى الأجساد ، والمفتي يداوي أدواء النفس والروح ، والجسم والمجتمع ، والفرد والأمة ، ويصف لهم الدواء الرباني الإلهي ، وخطأ الطبيب قد يلحق الأذى بالمريض نفسه في جسمه ، لكن خطأ المفتي يلحق الضرر الأكيد بالناس جميعاً ، لذلك كتب سليمان إلى أبي الدرداء قائلاً : « بلغني أنك قعدت طبيباً ، فاحذر أن تقتل مسلماً »^(٤) ، وقال ابن بدران : « ويمنع عندنا وعند الأكثر من الإفتاء من لم يُعرف بعلم ، أو كان

(١) الفتح الكبير : ١٦٧/٣ ، المستدرک : ١٢٦/١ ، سنن أبي داود : ٢٨٨/٢ .

(٢) صفة الفتوى لابن حمدان : ص ٦ .

(٣) صحيح البخاري : ٥٠/١ ، صحيح مسلم : ٢٢٣/١٦ .

(٤) صفة الفتوى : ص ١٢ .

حاله مجهولاً ، ويلزم ولي الأمر منعه « ، وقال ربيعة : « بعض من يفتي أحق بالسجن من السراق »^(١) .

وأخيراً لا يجوز للمفتي والعامي أن يختار من كل مذهب ما هو الأهون والأخف عليه ، وأن يتتبع الرخص ، وقد ورد النكير من العلماء على من فعل ذلك ، فقال أبو إسحاق المروزي الشافعي : يفسق .

وروى البيهقي عن الأوزاعي أنه قال : من أخذ بنوادر العلماء خرج عن الإسلام ، وحكى البيهقي عن إسماعيل القاضي ، قال : « دخلت على المعتضد فرفع إليّ كتاباً لأنظر فيه ، وقد جُمع فيه الرخص من زلل العلماء ، وما احتج به كل منهم ، فقلت : مصنف هذا زنديق . . . ، وما من عالم إلا له زلة ، ومن جمع زلل العلماء ، ثم أخذ بها ذهب دينه ، فأمر المعتضد بإحراق ذلك الكتاب »^(٢) .

وبعد : فإن الإفتاء عمل جليل وشريف ، لكن تحوطه المخاطر والمحاذير ، وعلى المفتي أن ينظر بنور الله ، وأن يجعل شرعه القويم أمام عينيه ، فإن التزم ذلك فهو على الصراط المستقيم ، وإن تنكب عنه سقط إلى الجحيم ، ونسأل الله العفو والعافية ، والسداد والتوفيق .

* * *

(١) المدخل إلى مذهب أحمد لابن بدران : ص ١١٥ .

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني : ص ٢٧٢ ، الموافقات للشاطبي : ١٧٣/٤ .